الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية.
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية.
تخصص:اقتصاد نقدي بنكي.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:

بن لطرش عيسى

جعيجع صلاح الدين

تحت عنوان:

دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية
CPA دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري

لجنة المناقشة:

د.....	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســا
د. عبد الحميد قطوش	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
د.....	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2022/2021

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾

الحمد لله العلي القدير حمدا كثيرا طيبا مباركا، وتشكره شكرا جزيلا الذي كان فضله وعطاؤه تحمده لأنه سهل لنا المبتغى أعاننا على إتمام هذا العمل كريما، ويسر لنا الصعاب، وهون علينا المتاعب. وجعلنا من عباده الصالحين.

فان كان الشكر هو وسيلة للتعبير عن مشاعر التقدير والعرفان والامتنان فإنني أتقدم الشكر الجزيل إلى الاستاذ المشرف قطوش عبد الحميد على تفضله بالإشراف على هذا العمل وعلى كل ما قدمه لنا من آراء القيمة ووقته الثمين مما يجعلني أعجز على أن أوافيه حقا.

كما أتقدم وبكل ما أملك من الكلمات التي تعبر عن شكري واعترافي بالجميل لكل الأساتذة، بالأخص مسؤول مصلحة التجارة CPA وكذلك إلى كل عمال القرض الشعبي الجزائري- الخارجة الذي زودني بمعلومات ساعدتني عل إنجاز هذا العمل.

وفي الأخير لا تنسى كل من ساهم في إنجاح إنجاز هذا العمل وإلى كل من مدنا بيد العون بأي شكل كان ولو بكلمة طيبة والحمد لله رب العالمين.

عيسى - صلاح

الإهـداء

خ أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من أطلب ربي أن يرحمهما كما ربياني صغيراً

خ أبــي الذي تحمل من أجلي كل مصاعب الحياة

خ أمـــــي التي سهرت على تربيتي وتكويني

خ إلى كل أخوتي وأخواتي صغيراً وكبيراً كلاً باسمه،

خ إلى أستاذي الفاضل قطوش عبد الحميد،

خ إلى كل أساتذتي،

خ إلى كل أصدقائي وزملائي ورفقاء الدرب التعليمي،

خ إلى كل زملائي بقسم العلوم الاقتصادية،

خ وإلى كل الذين أحبهم ويحبونني،

أهدي إليهم ثمرة هذا العمل المتواضع.

قائمة المختصرات:

المصطلح	بيان الاختصار
CPA	Crédit populaire algerienne
EM7	Message Emission
DOD	Departement Operation Documentaire

www.psdgraphics.com

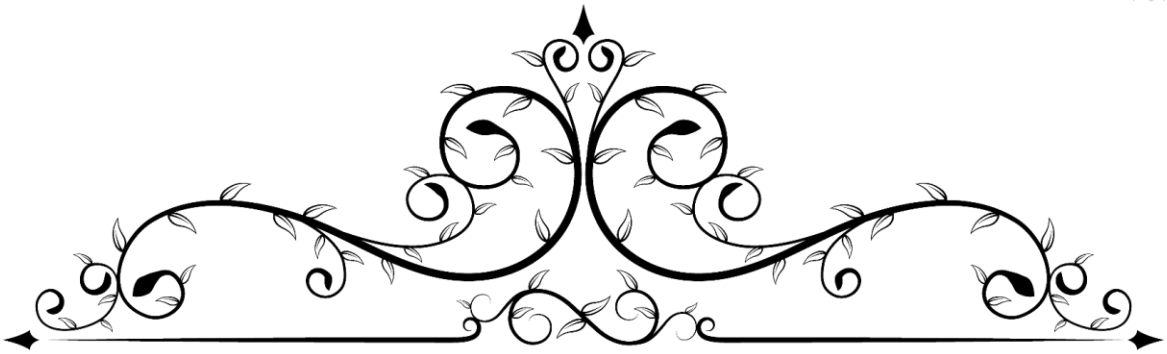

فهرس الموضوعات

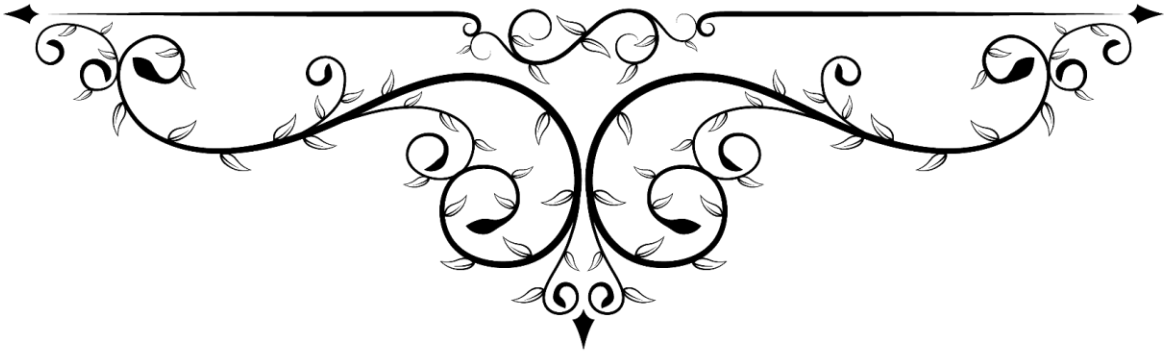

شكر وعرفان.....

الإهداء .....

قائمة المختصرات: .....

فهرس الموضوعات .....

مقدمة .....أ

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول البنوك والتجارة الخارجية

تمهيد:..... **5**

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية **6**

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية وخصائصها..... **6**

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية **6**

الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية..... **7**

الفرع الثالث: خصائص البنوك التجارية **7**

المطلب الثاني: أنواع البنوك ووظائفها **8**

الفرع الأول: أنواع البنوك..... **8**

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية **10**

المبحث الثاني: عموميات حول التجارة الخارجية..... **12**

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها **12**

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية **12**

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية **12**

المطلب الثاني: العوامل المؤدية لقيام التجارة الخارجية ومخاطرها **14**

الفرع الأول: العوامل المؤدية لقيام التجارة الخارجية 14
الفرع الثاني: مخاطر تمويل التجارة الخارجية..... 15
خلاصـــة الفصل:..... 17

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

تمهيد:..... 19
المبحث الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري CPA 20
المطلب الأول: نبذة عن القرض الشعبي الجزائري..... 20
الفرع الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري 20
الفرع الثاني: تعريف القرض الشعبي الجزائري..... 20
المطلب الثاني: مهام القرض الشعبي الجزائري وأهدافه..... 21
الفرع الأول: مهام القرض الشعبي الجزائري 21
الفرع الثاني: أهداف القرض الشعبي الجزائري..... 22
المطلب الثالث :الهيكلي التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري 22
المبحث الثاني: مراحل إنجاز الاعتماد المستندي لدى البنك 24
المطلب الأول: تقديم الفاتورة الشكلية 24
المطلب الثاني: توطين الاستيراد..... 24
المطلب الثالث: طلب فتح الاعتماد المستندي..... 27
المبحث الثالث: دراسة تطبيقية خاصة بالاعتماد المستندي لعملية الاستيراد لدى وكالة القرض الشعبي الجزائري بولاية المسيلة 32
المطلب الأول: محتويات ملف العملية 32
المطلب الثاني: طلب فتح الاعتماد المستندي..... 34
المطلب الثالث: سير العملية 36

خلاصة الفصل:..... 38

خاتمة 40

قائمة المصادر والمراجع .....

الملاحق .....

الملخص.....

قائمة الاشكال:

الشكل1: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري CPA..... 23

www.psdgraphics.com

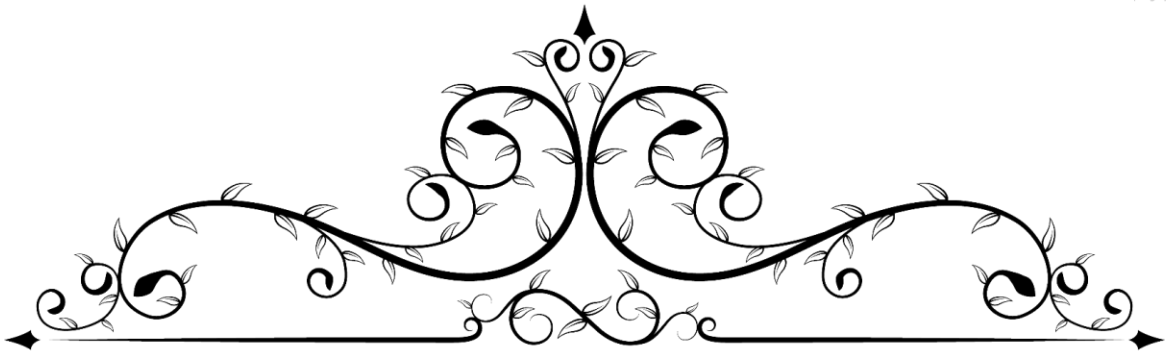

مقدمة

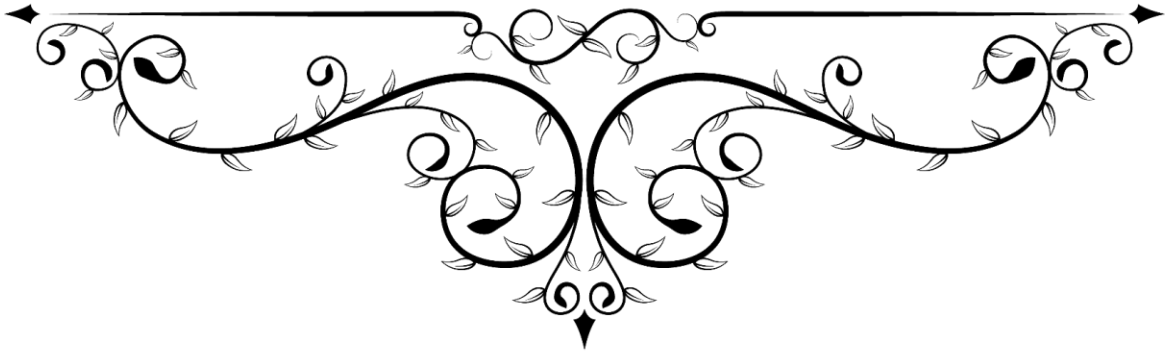

تعتبر التجارة الخارجية من بين أحد أهم الوسائل التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتطويره ودفع عجلة التنمية، وذلك باستخدام شقيها المتمثلين في الاستيراد والتصدير، فهي تعكس واقع السياسات والهياكل الاقتصادية والإنتاجية للدول، لذلك لطالما كان السعي إلى تحريرها وتطويرها.

إن المجهودات الكبيرة التي بذلت لتطوير مجال التجارة الخارجية، من خلال توسيع العلاقات التجارية بين مختلف الدول والتكتلات الاقتصادية أدى إلى زيادة تعقدها ومخاطرها، وهذا راجع إلى انعدام الثقة التي تنشأ بين المتعاملين الاقتصاديين واختلاف الأعراف والقوانين بين الدول. هنا يظهر الدور الفعال للبنوك بدخولها كوسيط يتولى عملية تمويل التجارة الخارجية لتعيد الثقة المفقودة بين الأعوان الاقتصاديين، وذلك بدراسة وتحليل العلاقة التي تنشأ بينهما، بتوفير تقنيات وتسهيلات دفع تضمن السير الحسن للمعاملات دون أي نواقص، مع وسائل تغطية تضمن حمايتهم من أخطار محتملة الوقوع جراء التعامل بمثل هذه الصفقات.

أولا: الإشكالية

من خلال ما سبق، يمكن صاغة السؤال الرئيسي للإشكالية كما يلي:

*** ما هو دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية في الجزائر؟**

من خلال السؤال الرئيسي للإشكالية، يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو مفهوم التجارة الخارجية، وما هي المشاكل التي تعترضها؟

2- كيف تتم آلية سير الاعتماد المستندي؟

3- ما هي أهمية الاعتماد المستندي في القرض الشعبي الجزائري، وكيف تتم آلية سيره في الوكالة؟

ثانيا: الفرضيات

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية، يتم وضع الفرضيات التالية:

1- التجارة الخارجية مجموعة من المعاملات الاقتصادية، تربط بين الأفراد المقيمين داخل البلد وخارجه، من خلال عمليتي الاستيراد والتصدير التي تشمل السلع والخدمات، وقد تعترض التجارة الخارجية مشاكل متعددة كالتقلبات التي تصيب أسعار الصرف ومشاكل النقل سواء المحلي أو الدولي؛

2- عملية سير الاعتماد المستندي تتم وفق آلية منظمة، وتتبع مراحل متسلسلة، بداية من مرحلة فتح الاعتماد إلى غاية مرحلة التغطية والتنفيذ؛

3- يعد فتح الاعتماد المستندي من المهام الأساسية لبنك التنمية المحلية، وآلية سيره في الوكالة تتم بدقة وذلك لالتزامها بالإجراءات والخطوات اللازمة من بداية العملية إلى غاية نهايتها وبتتبعها لكل المراحل التي يمر بها.

ثالثا: أسباب اختيار الدراسة

هناك عدة دوافع كانت وراء اختيار هذه الدراسة أهمها:

1- أهمية موضوع تمويل التجارة الخارجية وخاصة أن بلادنا تتجه نحو الاقتصاد الحر؛

2- ميلنا للبحث في مثل هذه المواضيع لإثراء معارفنا العلمية؛

3- كون دراسة موضوع الاعتماد المستندي يتطلب دراسة ميدانية تساعدنا على أخذ نظرة ولو بسيطة على نشاط البنوك.

رابع: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- المساهمة في إعطاء صورة حية عن النظام المصرفي وجهازه المكلف بتمويل التجارة الخارجية؛

2- محاولة عرض أهم طرق الدفع والسداد المستعملة في مجال التجارة الخارجية مع إبراز خصائص كل وسيلة دفع؛

3- محاولة وصف آلية الاعتماد المستندي بكل تفاصيلها من بداية العملية التجارية إلى غاية نهايتها.

خامسا: منهج الدراسة

إن المنهج المستخدم من أجل الإجابة عن إشكالية هذا البحث، وإثبات صحة الفرضيات المتبناة هو المنهج التحليلي الوصفي.

سادسا: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في:

1- الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى القرض الشعبي الجزائري CPA -وكالة المسيلة-

2- الحدود الزمنية: الفترة الزمنية التي تغطي هذه الدراسة سنة :2017.

سابعا: الدراسات السابقة

بسبب أهمية موضوع التجارة الخارجية والاعتماد المستندي فلقد تم تناوله من قبل العديد من الدراسات، ومن بين هذه الدراسات ركزنا على الدراسة التالية:

- سميرة رحماني، **وسائل الدفع المستندية للتجارة الخارجية- مذكرة لنيل شهادة ليسانس فرع (نقود، بنـــوك ومالية)**، المركز الجامعي يحي فارس، المدية، 2005 /2006.

انطلقت هذه الدراسة مركزة في الفصل الأول على شروط البيع الدولية، لتنتقل بعدها إلى الوثائق المستخدمة في التجارة الخارجية، وتناولت أيضا الضمانات البنكية في الفصل الأخير. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- وسائل الدفع المستندية ظهرت استجابة لحاجات التجارة الخارجية؛

2- ضرورة وجود ميكانيزمات جديدة لتمويل التجارة الخارجية تتعدى تلك الوسائل والتقنيات المعروفة؛

3- يعتبر الاعتماد المستندي تقنية دفع وتمويل للتجارة الخارجية من أجل إتمام الصفقات التجارية في أحسن الظروف.

هذه الدراسة تتفق مع دراستنا في أنها ركزت على تقنية الاعتماد المستندي بكونها وسيلة دفع مستندية، وقد استفدنا من هذه الدراسة في الجانب التطبيقي لأنها قامت بدراسة مطابقة لدراستنا. وتختلف عن دراستنا في حين أنها لم تلق نظرة في جانب البنوك.

9-تقسيم البحث:

قصد الإلمام بكل الجوانب التي تمكننا من إيجاد أجوبة كافية ومقنعة للإشكالية المطروحة، وكذلك من أجل اختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، الأول نظري، يتضمن مفاهيم عامة حول البنوك والتجارة الخارجية، والثاني تطبيقي، قمنا من خلاله بدراسة ميدانية في وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري، التي من خلاله يمكن معرفة كل الاجراءات الخاصة بفتح الاعتماد المستندي.

www.psdgraphics.com

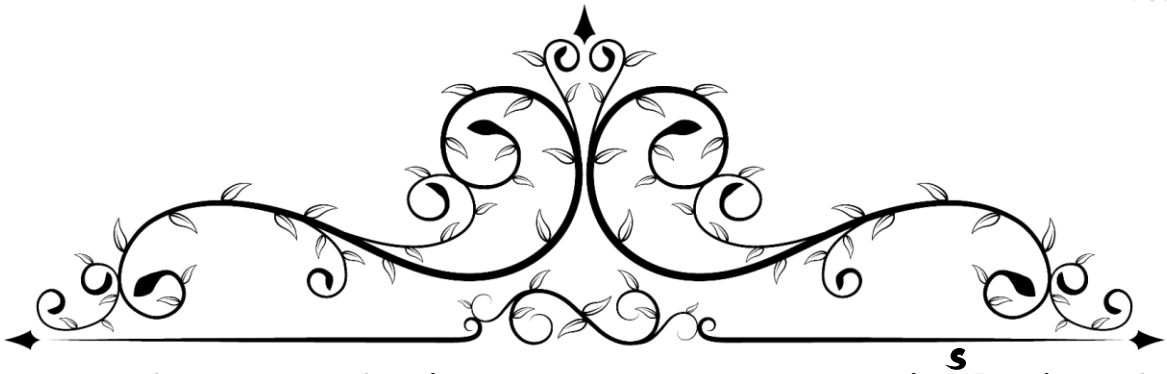

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول البنوك والتجارة الخارجية

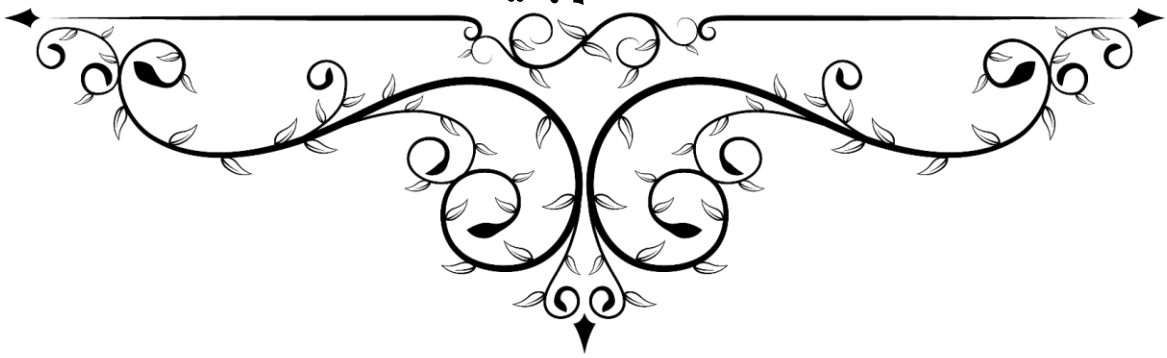

تمهيد:

في ظل التطورات السريعة التي شهدتها الساحة الاقتصادية العالمية، أصبح من الضروري إحداث إصلاحات جذرية للهياكل الاقتصادية، منها المالية وخاصة البنوك، حيث تلعب دورا أساسيا في دفع عجلة الاقتصاد، وتلعب أيضا دورا بارزا وهاما في التبادل التجاري الداخلي وخاصة الخارجي، ولهذا سيتم التطرق في هذا الفصل الى مفاهيم عامة حول البنوك والتجارة الخارجية.

سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين، محاولين استيفاء الجانب النظري للبنوك والتجارة الخارجية، وقد كانت المباحث كالآتي:

- المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية؛
- المبحث الثاني: عموميات حول التجارة الخارجية.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية

يشمل النظام المصرفي كامل النشاطات التي يمارس فيها العمليات البنكية، خاصة تلك المتعلقة بتمويل المؤسسات، فهو يعتبر المرآة العاكسة للنظام الاقتصادي، حيث يمثل مجموعة البنوك العامة في البلاد ويعمل على تمويل التنمية الاقتصادية وتنظيم وتسهيل العمليات المصرفية.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية وخصائصها

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حين قام بعض التجار والمرابين والصاغة في أوروبا وبالذات في البندقية وجنوا وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع، وذلك بمقابل إصدار شهادات إيداع اسمية، وقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سدادا للمعاملات التجارية.

ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصياغ والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف، وقد أدى ذلك إلى إفلاس بعض هذه المؤسسات، مما دفع بعض المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية، وفي عام 1609 أنشئ بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، والتعامل في العملات وإجراء المقاصة بين السحوبات التجارية.

ومنذ بداية القرن الثامن عشر وبفضل انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا برزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم، وقد تأسس العديد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها، وأقامت لها فروع في كل مكان، وكان لها أثر كبير في استخدام الشيكات المصرفية في تسوية المعاملات[1].

[1] – رشاد العصار ورياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2000، ص63.

الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية

تتضارب التعاريف حول هذه البنوك، حيث هناك من يرى بأن البنك التجاري هو تلك المؤسسة التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية، ومبادلة النقود المصرفية بالودائع الحاضرة، كما أن البنك التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات وبالسندات الحكومية والتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية[2].

وهناك من يرى أن الميزة الأساسية لأي بنك تجاري هي قبول ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب (الحسابات الجارية الدائنة) أو بعد أجل قصير (الودائع لأجل) ولهذا تعرف البنوك التجارية أيضا ببنوك الودائع[3].

ويعرفها البعض الآخر بأنها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير ،والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل[4].

فقد اتسع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك التجارية،ولم يعد يقتصر على العمليات القصيرة الأجل ،بل تعدى ذلك في كثير من الدول لتشمل تقديم الائتمان الطويل الأجل، مما أكسبها أهمية خاصة في النظام المصرفي.

الفرع الثالث: خصائص البنوك التجارية

يمكن تحديد خصائص البنوك التجارية فيما يلي:[5]

1- تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه: يمارس البنك المركزي رقابة على البنوك من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي ولا يكتفي البنك المركزي بممارسة رقابة توجيهية على البنوك، بل يحق له كذلك أن يفرض عليها أحكاما واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية والجنائية، وكذا التحقق من مدى تقيد كل بنك بالقواعد المالية وبالقوانين والتعليمات التي تصدرها السلطات النقدية.

---

[2]- سامي خليل، **النقود والبنوك**، شركة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982، ص181، 182.

[3]- محمود عيسوي، مصطفى عيسى خضر، **دراسات في المحاسبة المتخصصة في شركات التأمين وبنوك التجارة**، دار المعارف، مصر، 1983، ص92.

[4]- محمد زكي الشافعي، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، بيروت، 1982، ص232.

[5]- سليمان بودياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص114، 115.

2- تعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد: تتعدد البنوك التجارية وتتفرع تبعا لحاجة السوق النقدية، إلا أن تعددها لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز ،وتحقيق نوع من التفاهم بين مختلف البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة

على التمويل الواسع وسيطرة شبه احتكارية على أسواق النقد والمال، غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة تصور وجود بنك تجاري واحد في بلد ما، فهذا الأمر غير واقعي وغير عملي لأنه يؤدي إلى إضعاف القدرة على خلق النقود المصرفية.

3- تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية: تختلف النقود المصرفية التي تصدرها المصارف التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالنقود القانونية تتماثل في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان، بعكس النقود المصرفية التي تكون عادة متباينة ومتغايرة تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان والنقود القانونية، تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب عادة القطاعات الاقتصادية.

4- تسعى البنوك التجارية إلى الربح بعكس البنك المركزي: تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح وبأقل تكلفة ممكنة، وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات، وهذا الهدف مختلف عن أهداف البنك المركزي التي تتلخص في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة النقدية.

المطلب الثاني: أنواع البنوك ووظائفها

الفرع الأول: أنواع البنوك

يمكن تقسيم البنوك بشكل عام كما يلي:

أولا: البنك المركزي

هو مؤسسة نقدية تابعة للدولة هدفها الأساسي هو تحقيق التوازن بين حجم الانتاج والكتلة النقدية حتى لا يكون هناك تضخم أو انكماش مالي يضر بالاقتصاد الوطني، كما يعتبر الوحيد على مستوى الدولة، هذا لا يمنع من وجود فروع للبنك المركزي على المستوى الإقليمي أي الهدف منه هو تسهيل عملية القيام بالوظائف

المكلفة به، ومع هذا تبقى عملية إصدار القرارات مركزية. ويترتب على هذه النقطة أن البنك المركزي هو البنك الوحيد الذي يملك حق اصدار النقود القانونية.

ومن خلال التعريف السابق للبنك المركزي يمكن دراسة أهم الوظائف التي يقوم بها:

1- إصدار النقود القانونية: هي وظيفة انفرادية وامتيازية، غير أن عملية إصدار النقود لا تكون بطريقة آلية بل يتوقف على ما بحوزته من الذهب، العملات الأجنبية، أذونات الخزينة، الأوراق التجارية وكذا الوضعية الاقتصادية والمالية، وهذه الأصول هي التي تقوم بتحديد الكتلة النقدية التي يقوم البنك المركزي بطبعها وإصدارها.

2- البنك المركزي بنك حكومي: يعتبر البنك المركزي المستشار المالي للدولة أي يقوم بتحليل وتغطية كل العمليات المالية التي تقوم بها الدولة.

3- البنك المركزي هو بنك البنوك: باعتباره يهدف الى تحقيق التوازن، فإنه يمارس الرقابة على البنوك التجارية من خلال تطبيقه للسياسات النقدية، وهذه الرقابة قد تكون توسعية أو انكماشية.

4- الرقابة على الائتمان: تتم الرقابة على الائتمان أو بمعنى عملية التحكم في الكتلة النقدية عن طريق:

أ- تغيير سعر إعادة الخصم على الأوراق التجارية والمالية: وهذا لتشجيع وتسهيل العمليات التجارية من خلال رفع وتخفيض معدل الخصم، وهذا للتأثير على حجم الكتلة النقدية.

ب- عمليات السوق المفتوحة: ويقصد بها قيام البنك المركزي تلقائيا ببيع وشراء الأوراق المالية في سوق رأس المال، وذلك للتأثير على كمية النقود المتداولة في السوق بالزيادة أو النقصان.

ج-تغيير النسبة القانونية للاحتياط النقدي: يمكن للبنك المركزي أن يفرض على البنوك التجارية الرفع من الاحتياط الاجباري بنسبة معينة لضمان الوفاء لإرجاع الأموال المودعة لدى البنوك التجارية، عندما يطلبها المودعين وتتغير هذه النسبة حسب السياسة النقدية المطبقة (توسعية أو انكماشية)[6].

ثانيا: بنوك الاستثمار

عملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت (مصنع، عقار، أرض صالحة للزراعة...الخ)، لهذا فهي تحتاج لأموال غير قابلة للطلب متى شاء المودع، أي أنها تعتمد في إقراضها للغير

[6]- عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 1999، ص223.

على رأسمالها بالدرجة الأولى (يكون كبيرا نسبيا) وعلى الودائع لأجل أي ودائع مرتبطة بتاريخ (غير مستحقة الأداء عند مجرد الطلب)، وعلى الاقتراض من الغير لفترة محددة بتاريخ (أي السندات) وهي تشبه تماما الودائع لأجل من حيث النتيجة، إلا أن الفرق هو أن البنك هنا هو الذي يسعى للإقتراض وجلب الوديعة تحت إغراء منح فائدة، في حين أن الوديعة لأجل يأتي بها المودع من تلقاء نفسه طمعا في الفائدة، والرغبة منه في توظيف ماله، وأخيرا تعتمد تلك البنوك أيضا على المنح الحكومية[7].

ثالثا: منشآت الادخار والتوفير

وهي تختص بتجميع مدخرات الأفراد (صغار المدخرين بالدرجة الأولى)، التي تكون في الغالب مستحقة عند الطلب وتأخذ شكل دفتر ادخار، وقد تكون تلك المدخرات لأجل (أي مرتبط سحبها بتاريخ)، وعندئذ تأخذ شكل أذونات أو سندات ومن ثم يتم تشغليها بالإقراض لأجال معينة[8].

رابعا: بنوك الأعمال

وهي بنوك ذات طبيعة خاصة (ليس لها جمهور داخل وخارج) وتقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل وإدارة المنشآت الأخرى عن طريق إقراضها أو الاشتراك في رأسمالها أو الاستحواذ عليها وبالتالي إذا فهي في سوق رأس المال[9].

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية

تعددت وظائف البنوك إلى تقليدية وحديثة، مع بقاء الوظائف الأساسية والمتمثلة في خلق النقود الكتابية وقبول الودائع ومنح الائتمان، ويمكن عرض هذه الوظائف كما يلي:

أولا: الوظائف التقليدية

1- تلقي الودائع: تقبل البنوك الاحتفاظ بأموال الجمهور لفترات مختلفة، قد تكون قصيرة الأجل كحالة الودائع الجارية أو طويلة الأجل كحالة الودائع الادخارية، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد الوساطة المالية خاصة ذات البعد النقدي منها، وعلى هذه الودائع يتوقف الكثير من عمليات هذه الوساطة مثل منح القروض وإنشاء النقود.

---

[7]- منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، مصر، 1996، ص5.

[8]- عبد الفضيل محمد أحمد، **الأوراق التجارية وعمليات البنوك**، دارالنيل للطباعة، القاهرة، 1999، ص376، 377.

[9]- زياد رمضان، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2003، ص17، 18.

2- منح القروض: من أهم وظائف البنك هو منح القروض سواء للمؤسسات عمومية كانت أو خاصة أو للحكومة أو للعائلات، وكذلك قطاع العالم الخارجي، وتعتمد في أداء هذه الوظيفة الأساسية على الودائع التي تحصل عليها من الغير وعادة ما تكون مدة القرض لآجال قصيرة لا تتجاوز السنة، ويقوم برد المبالغ مع دفع فوائد على هذا الإقراض[10].

ثانيا: الوظائف الحديثة

إن للبنك أهداف يسعى من ورائها إلى رفع رقم أعماله ولتحقيق ذلك يقوم بـ:

1- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين: تشترك البنوك في إعداد الدراسات المالية للمتعاملين معها عند إنشائهم لمشروعاتهم، والهدف من هذه الدراسات هو تحديد الحجم الأمثل للأموال اللازمة للمشروع بحيث لا يكون هناك نقص في سيولتها تؤثر على تطوره وعلى قدرته للوفاء بالتزاماته ولا يكون هناك إفراط فيها بشكل أعباء على المشروع، وكذلك طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع باعتباره أن الفلسفة السليمة تعتبر لمصلحة البنك ومصلحة المشروع معه مشتركة.

2- تقديم بطاقة الائتمان: هي من أهم الخدمات الحديثة التي تقدمها البنوك في الدول، وتتمثل هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه، وبموجب هاته البطاقات يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات العديد من المحلات المتفقة مع البنك على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة، على أن يقوم هذا الأخير بتسديد قيمة هذه الخدمات إلى المصرف خلال فترة محددة من تاريخ استلامه لفاتورة المشتريات التي قام بها خلال الشهر.

3- إدارة ممتلكات المتعاملين مع الصرف: كثيرا ما يوصي الأثرياء في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا المصارف بإدارة أموالهم وممتلكاتهم لأولادهم القاصرين بعد وفاتهم إلى أن يبلغوا سن الرشد، محددين بذلك للمصرف مجالات الاستثمار لهذه الأموال، وكيفية التصرف في العائد، وقد يتم ذلك أثناء حياة المالك ليريح نفسه من عناء الاستثمار ويستفيد من خبرة المصرف في هذا المجال[11].

---

[10]- عبد الغفار حنفي، **الإدارة الحديثة للبنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص130.

[11]- عبد الغفار حنفي، **مرجع سابق** ، ص132.

المبحث الثاني: عموميات حول التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد، كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها وهذا بواسطة عمليات الاستيراد والتصدير، ونظرا لأهمية التجارة الخارجية في بحثنا خصصنا هذا المبحث لنتناول فيه مختلف المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية وتطورها في العالم.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها

تقوم التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي بدور مهم في النشاط الاقتصادي بتوفيرها احتياجات البلاد من السلع والخدمات غير المتوفرة عن طريق الاستيراد كما تقوم بتصريف فائض الإنتاج المحلي عن طريق التصدير لذا تحتل التجارة الخارجية مكانة بارزة في النشاط الاقتصادي خصوصا أنها ساعدت كثير من الدول على النمو الاقتصادي.

وتساهم التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي بالنسبة للدول النامية من خلال نقل التقدم التقني فضلا عن تعزيز الطاقة الاستيرادية لها بتوفير احتياجات التنمية الاقتصادية والارتفاع بمستوى المعرفة الفنية والمهارات البشرية وكذلك تشجع استيراد الرأس مال الأجنبي.

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية على أنها: تلك المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة (انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص)، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية مختلفة، وبالتالي فإن التجارة الخارجية هي كل علاقة تبادل عبر الحدود السياسية للدول، حيث يجب أن تتم فيها بين دولتين على الأقل[12].

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات، سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في

[12]– موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الاولى، 2001، ص13.

توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار

وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.

بالإضافة إلى ذلك، تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي.

كما أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية. كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه. والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت.

فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة إنتاج السلع، وإذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج.

والتاريخ الاقتصادي لبريطانيا وألمانيا واليابان مثلا يشير بوضوح إلى أن نمو وزيادة الدخل القومي لها، تصاحبه زيادة في حجم التجارة لهذه الدول.

أما أثر التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية فيتضح أكثر من ذي وقت مضى، وذلك أن الدول النامية تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية، ولذلك يكون متوسط دخل الفرد في الدول النامية منخفضا، بالتالي يقل مستوى الاستهلاك، ومستوى الصحة العامة والتعليم، وتنخفض الإنتاجية وتقل الاستثمارات، فيؤدي ذلك إلى هبوط مستوى الدخل، وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد.

ويمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال أجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي، والنهوض بالتنمية الاقتصادية[13].

[13]– رشاد العصار، **التجارة الخارجية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الاولى، 2000، ص 12–15.

المطلب الثاني: العوامل المؤدية لقيام التجارة الخارجية ومخاطرها

الفرع الأول: العوامل المؤدية لقيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي والمتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة والمتداخلة إلى جانب ضرورة استخدام هذه الموارد بشكل أمثل.

ويمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الخارجية في النقاط التالية:

1- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا[14]؛

2- تفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة، مما يؤدي إلي انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما وذلك من خلال تحقيق وفرات الحجم مقارنة مع ارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى؛

3- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا، وعلى العكس من ذلك في حال انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا يخضع الإنتاج لسوء الكفاءة الإنتاجية وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية؛

4- الفائض في الإنتاج المحلي، الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج، بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا؛

5- السعي إلي زيادة الدخل القومي اعتمادا على الدخل المتحقق من التجارة الخارجية، وذلك بهدف دفع مستوى المعيشة محليا وتحقيق الرفاه الاقتصادي؛

[14]- حازم الببلاوي، **نظرية التجارة الدولية**، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1999، ص 12-15.

6- اختلاف الميول والأذواق الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة، حيث أن المستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات العالية من الجودة لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها؛

7- الأسباب الاستراتيجية والسياسية، المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي، من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالميا[15].

الفرع الثاني: مخاطر تمويل التجارة الخارجية.

يمكن تقسيم مخاطر تمويل التجارة الخارجية الى:[16]

أولا: المخاطر التجارية

هي ناتجة عن عدم استقرار الحالة المالية للمشتري كعدم توفر السيولة، أو هو عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد أي عجز الزبون على إرجاع جزء أو كل ديونه وعدم التسديد عبارة عن ضياع كلي أو جزئي للقروض، ومنبع هذا الخطر يتعلق بعملية تصريف البضائع المتفق عليها في الصفقة لاحتمال وجود مشاكل تعيق عملية إنتاج أو تسويق الطلبية المتفق عليها مع المستورد.

ثانيا: المخاطر السياسية والقانونية

تتمثل هذه المخاطر في احتمال ظهور مشاكل سياسية بين البلدين المتعاملين وهذا ما يؤثر على إتمام الصفقة إضافة إلى الحوادث السياسية التي قد تعيق المدين من التسوية لحساباته مع الدائن وهذا ما يتسبب في عدة مشاكل للدائن قد تؤدي إلى إلحاقه بخسائر كبيرة توقعه في الإفلاس.

أما الأخطار القانونية مرتبطة أساسا بالحالة أو الوضعية القانونية للمؤسسة ،بمعنى هل هذه الشركة هي شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة أشخاص أو شركة ذات أسهم، وكذا نوع النشاط الذي تمارسه شرعي أو غير شرعي من الناحية القانونية.

2- حسام علي داود، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2002، ص16.

[16]- طارق عبد العالي حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص151،150.

ثالثا: المخاطر المالية

1- بالنسبة للواردات:

إن سعر الصرف هو السعر الذي يحقق التوازن في الميزان التجاري، أي تحقيق التوازن بين كل من العرض والطلب من العملات الأجنبية، فيؤدي في كثير من الحالات التخفيض في قيمة العملة إلى زيادة الواردات لتوقع المستوردين المحليين في ارتفاع جديد في الأسعار ونقص في الصادرات لانتظار المستوردين الأجانب حدوث تخفيض جديد في العملة، مما يؤدي إلى انخفاض أثمان السلع المحلية بالعملات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة الإيرادات من العملات الأجنبية، إلا أن التخفيض كثيرا ما يؤدي إلى العكس أي ارتفاع أسعار الواردات، فلو أن الجانب الأكبر يتكون من السلع الاستهلاكية والمواد الأولية لأدى ذلك إلى ارتفاع الأجور وكذلك تكاليف الإنتاج ومن ثمة ترتفع الأسعار، مما يؤدي إلى عرقلة الزيادة في الصادرات[17].

2- بالنسبة للصادرات:

من أجل الحماية ضد مخاطر الصرف المتعلقة بالصادرات وعلما بمختلف تقنيات الحماية والتسيير، فإنه على خزينة المؤسسات المصدرة إتباع استراتيجية التغطية ضد هذا الخطر.

فالبنك المكلف باتخاذ التزاماته في مختلف العمليات يجب عليه إحاطة نفسه بكل الضمانات اللازمة، فعليه أن يتحرك ليواجه المخاطر الناتجة عنها، وتضاف إليه تلك التي يمكن أن تنتج عن المصدرين، كعدم احترام مواعيد الاستلام.

إن عملية التصدير تتطلب أموالا معتبرة من أجل إتمامها، وغالبا ما تكون هذه الأموال آتية من قنوات التمويل البنكية وفي حالة وجود صعوبات أو مشاكل في إتمام العملية التصديرية، فأكيد أن الممول الذي قام بتمويل عملية التصدير سيتعرض لمخاطر مالية قد تؤثر على توازنه المالي أو حتى الإخلال بالتزامات مالية أخرى اتجاه متعاملين آخرين، وهنا ما قد يسبب مشاكل كبيرة للبنك الممول، وحتى المصدر نظرا للأضرار التي قد تلحق به[18].

[17]- طارق عبد العالي حماد، **مرجع السابق**، 1999، ص153.

[18]- المرجع نفسه، ص153.

خلاصـــة الفصل:

من خلال ما تم التطرق اليه في الفصل الأول، فقد تبين أن كل الدول في عالمنا المعاصر تعتمد على بعضها البعض لإشباع جزء من حاجاتها من السلع والخدمات، حيث لا يمكن أن تعيش منعزلة مما يحتم عليهم اللجوء إلى تبادل التجارة بينها. لذا أصبحت التجارة الخارجية بمثابة محرك للاقتصاد، حيث أنها تساهم بشكل كبير في تطور الاقتصاد، ولكن هذا كله يعتمد على مدى قوة النظام المصرفي وتطوره، وبالتالي نستنتج أن التنمية لا تتحقق إلا بتطور التجارة الخارجية وهذه الأخيرة تستخدم البنك لتمويل نشاطاته

www.psdgraphics.com

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

تمهيد:

يحتل القرض الشعبي الجزائري مكانة هامة في الجهاز المصرفي، نظرا للنشاطات والمهام التي يقوم بها في المجال الاقتصادي بصفة عامة.

وتشكل العمليات التجارية مع الخارج العمليات الأساسية التي يعمل على إنجازها، من خلال احترام التزاماته ومسؤولياته اتجاه الأطراف المتدخلة في كل عملية

وبصفة خاصة يتميز باستخدامه لتقنية الاعتماد المستندي، وذلك لتمتعه بالثقة والضمان وحسن التسيير ومتابعة العملية بدقة من بدايتها إلى نهايتها، ويقوم بهذا لعدة أهداف، وحتى تتم هذه التقنية هناك إجراءات يجب على الأطراف الالتزام بها وفق مراحل معنية.

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، كما يلي:

- المبحث الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري CPA؛

- المبحث الثاني: مراحل إنجاز الاعتماد المستندي لدى البنك؛

- المبحث الثالث: دراسة تطبيقية خاصة بالاعتماد المستندي لعملية الاستيراد لدى وكالة القرض الشعبي الجزائري بولاية المسيلة.

المبحث الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري CPA

في المبحث الأول يقدم القرض الشعبي الجزائري من خلال المطلب الأول الذي سيتم التطرق فيه إلى نشأة وتعريف القرض الشعبي الجزائري وفي المطلب الثاني يقدم مهام وأهداف البنك، وفي الأخير عرض الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري.

المطلب الأول: نبذة عن القرض الشعبي الجزائري

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى نشأة وتعريف القرض الشعبي الجزائري CPA.

الفرع الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري

تأسس القرض الشعبي الجزائري بموجب مرسوم 85-85 المؤرخ في 10 شعبان 1405 الموافق لـ 30 أفريل 1985، الذي يتضمن إنشاء القرض الشعبي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي. أنشئ هذا البنك في إطار إعادة تنظيم شبكة المؤسسات النقدية والمصرفية التي تستجيب لحاجيات التجهيز الجهوي والمحلي، وهو آخر بنك يتم تأسيسه قبل الدخول في مرحلة الاصلاحات، وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري برأس مال قدره نصف مليون دينار جزائري (500.000.000 دج) ويكون المقر المركزي للبنك في سطاوالي (تيبازة) ويمكن نقله إلى أي مكان من التراب الوطني بمرسوم.

ويفتح فروعه ووكالاته أو مكاتبه وشبابيكه في إطار تنظيم لا مركزي طبقا للأهداف المرسومة له في مجال القرض والتنمية ،ولسياسة الحكومة ،وباشر عمله في جويلية 1985.

الفرع الثاني: تعريف القرض الشعبي الجزائري

هو مؤسسة مالية عمومية ملك الدولة، خاضع للقانون التجاري ويتولى كل العمليات التقليدية لبنوك الودائع.

يتمتع البنك بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير وخاضعا لما يلي:

1- القواعد العامة المتعلقة بنظام البنوك والقرض؛

2- الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها المطبقة على عقوده وأهدافه ووسائله وهياكله وأعماله، استقل عن القرض الشعبي الجزائري في 20 فيفري 1989 في ظل قانون 04-89 المتعلق باستقلالية المؤسسات، ومدة حياة هذا البنك 99 سنة من تاريخ ترقيمه في السجل التجاري.

كانت عدد أسهمه عند إنشاءه 500 سهم ثم تقرر رفعها إلى 720 سهم بقيمة اسمية مليون دينار للسهم الواحد ،ليبلغ رأسماله حاليا 15.000.000.000دج.

يحمل القرض الشعبي الجزائري شعار CPA.

المطلب الثاني: مهام القرض الشعبي الجزائري وأهدافه

الفرع الأول: مهام القرض الشعبي الجزائري

بالإضافة التي تلعبه البنوك التجارية في جمع الودائع ومنح القروض فللقرض الشعبي الجزائري مهام أخرى تتمثل في تمويل:

1- المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي الموضوعة تحت تصرف الهيئات المحلية (البلدية، الولاية،...إلخ)؛

2- العمليات الاستثمارية المنتجة المخططة التي تبادر بها الجماعات المحلية؛

3- العمليات التي لها صلة بالقروض على الرهن (الرهن الحيازي)؛

4- الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين حسب الأشكال والشروط المعمول بها؛

5- عمليات التجارة الداخلية والخارجية؛

6- المخططات والبرامج التنموية الوطنية؛

7- تسبيقات وتسليفات على سندات عمومية تصدرها الدولة أو الجماعات المحلية؛

8- جميع العمليات البنكية: القرض، الصرف والخزينة التي لها علاقة بأعمال تسيير موجوداتها المالية.

وعليه فالقرض الشعبي الجزائري هو بنك ودائع تملكه الدولة ويخضع للقانون التجاري، يتولى كل عمليات بنوك الودائع كالتوفي، الإقراض والخدمات المتنوعة، لكنه يخدم بالدرجة الأولى الهيئات العامة والمحلية، فيمنحها قروض قصيرة وطويلة الأجل لتمويل عملياتها الاقتصادية (استيراد وتصدير)، إضافة على خدماته الموجهة للقطاع الخاص في شكل قروض قصيرة الأجل.

الفرع الثاني: أهداف القرض الشعبي الجزائري

يكلف البنك طبقا لأحكام القوانين والتنظيمات الجاري بها العمل كأداة تخطيط مالية فيما يأتي:

1- تحقيق الربحية؛

2- اكتساب عدد كبير من الزبائن (مؤسسات، أفراد عاديين، طلبة، مهن حرة...الخ)، من أجل الحصول على عمولات أكبر المرتبطة بالخدمات البنكية المقدمة؛

3- تحقيق توازن اقتصادي ونقدي، قصد تفادي ارتفاع معدلات التضخم عن طريق الاصدارات الجديدة؛

4- تنفيذ المخططات والبرامج المقررة لإنجاز الأهداف المرسومة للهياكل والأعمال المذكورة في مجال التسيير والانضباط المحاسبي.

المطلب الثالث :الهيكلي التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

يتم تنظيم القرض الشعبي الجزائري سلميا ،بحيث يشرف المدير على جميع الهياكل الداخلية يساعده في ذلك نائب المدير،مع الأمانة،حيث تتواجد فيه أربع مصالح هي :مصلحة الصندوق ،مصلحة الحافظة ،مصلحة التجارة الدولية ومصلحة الالتزامات والتنشيط التجاري وتوضع ذلك في المخطط التالي:

الشكل1: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري CPA

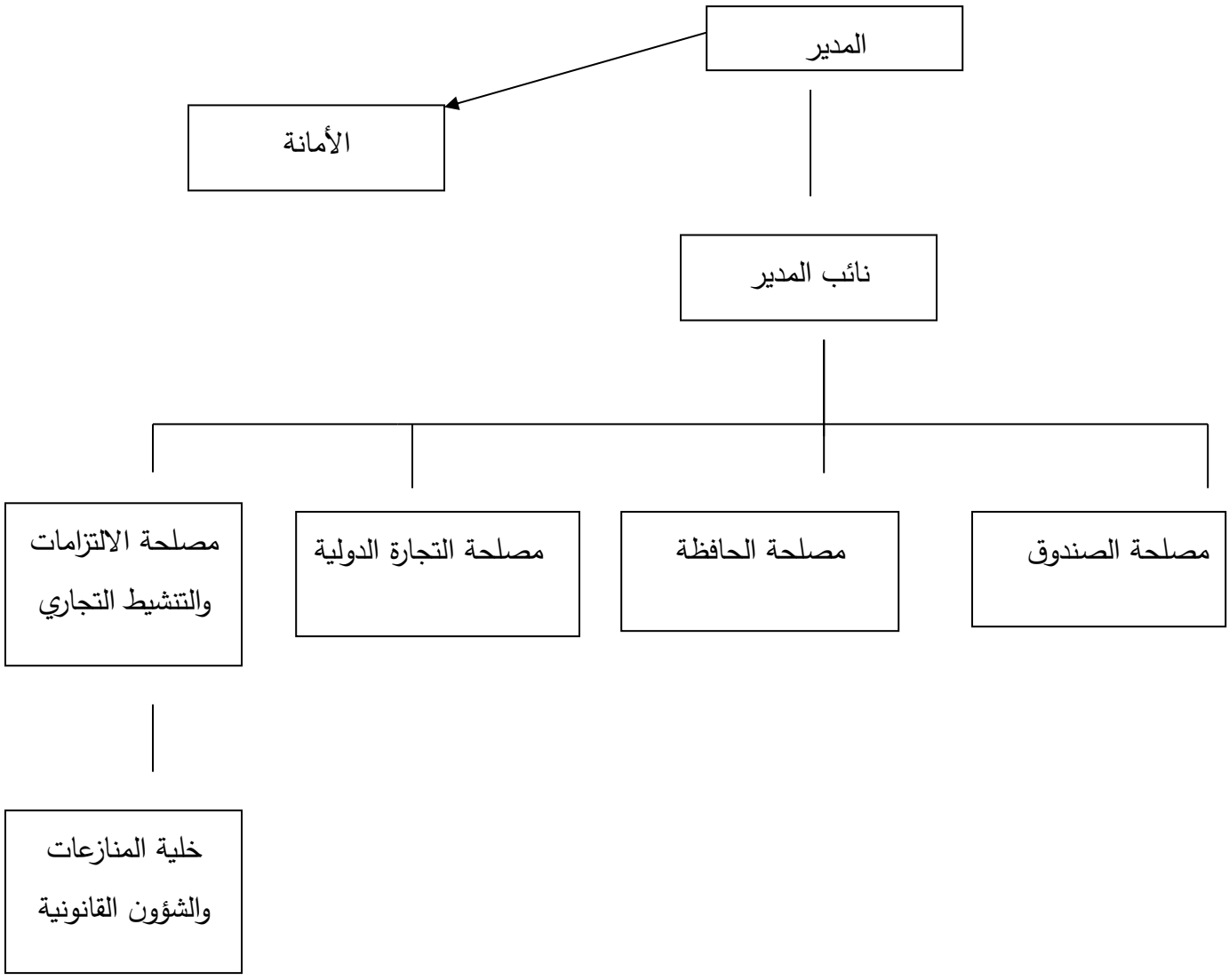

المصدر : وكالة المسيلة مصلحة التجارة الخارجية

المبحث الثاني: مراحل إنجاز الاعتماد المستندي لدى البنك

سيتم التناول في هذا المبحث مراحل سير عملية الاعتماد المستندي لعملية الاستيراد لدى القرض الشعبي الجزائري، بحيث يتناول المطلب الأول تقديم الفاتورة الشكلية، ويعرض في المطلب الثاني توطين الاستيراد وفي المطلب الثالث يتم التطرق للإجراءات التي تتعلق بطلب فتح الاعتماد المستندي.

المطلب الأول: تقديم الفاتورة الشكلية

أول عملية يتطلبها الاعتماد المستندي هي تقديم الفاتورة الشكلية إلى البنك لتوطينها، وهي عبارة عن فاتورة مبدئية تحرر من طرف المورد عند طلب فتح الاعتماد المستندي، حيث أنها تحتوي على معلومات خاصة بالبضاعة كالمبلغ الإجمالي، ثمن الوحدة، الوزن، الكمية، الشروط العادية للبيع، كما أنها تشكل حقوق المصدر على المستورد، والتي قد تكون مصادقة للبلد المستورد والتي تشهد فيها أن المبلغ المفوتر يتناسب مع القيمة الفعلية للبضاعة في البلد المستفيد[19].

ويلاحظ أنه يتم تقديم الفاتورة الشكلية إلى البنك من طرف أشخاص يقومون بعمليات تجارية خارجية إلا أنه في بعض الحالات يتم التعامل مع بعض الشركات وهذه الشركات تتعاقد مع شركات أجنبية وبذلك يتم تقديم عقد تجاري " contrat " إلى البنك من أجل توطينه لا فاتورة شكلية وهذا العقد هو عبارة عن التزام بين الطرفين المتعاقدين بحيث أنه يحتوي على معلومات خاصة بكل من الشركة المصدرة والمستوردة ،بالإضافة إلى البضاعة التي يتم التعاقد من أجلها وكذلك مبلغها بالعملة وبعض الشروط الأخرى الخاصة بالطرفين،وفي الأخير نجد إمضاء الطرفين في شكل الفاتورة.

المطلب الثاني: توطين الاستيراد

يعرف التوطين البنكي بأنه ذلك التسجيل والتوثيق القانوني لعمليات الاستيراد والتصدير، بحيث أنه يسمح بسير العمليات في إطار قانوني بنكي محدود، كما أنه يسمح بوضع قاعدة مساوية وموافقة للأنظمة، كما أنه يعتبر شكلا إداريا، والذي يعمل على تعريف الصفقات التجارية بالترقيم وكذلك يسمح بالمتابعة والنظر إلى

[19] ،مصلحة التجارة الخارجية ،وكالة المسيلة.CPA– القرض الشعبي الجزائري

وضعية التسوية في عمليات التبادل هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية التطبيقية فعملية التوطين تسمح بجمع 03 أنواع من الوثائق التجارية والمالية والوثائق الجمركية (أي عند نهاية العملية) وهذه العملية تسمح للوكالة التي تقوم بالعملية بالتأكيد على أن الصفقات المتعلقة بالمنتوجات أو تسوية العمليات التي تم تحقيقها وفقا لمقاييس معرفة ،ويمكن أن نرى مراحل العملية كالتالي:

1– طلب فتح ملف خاص بعملية التوطين:

عموما نستنتج أن عملية توطين الفاتورة الشكلية هي أول عملية يتم القيام بها من أجل سير عملية الاعتماد المستندي ،حيث أن المستورد يقوم بتقديم طلب إلى البنك الخاص بفتح ملف لعملية التوطين ،فتقدم له استمارة من طرف البنك فيعمل على ملئ الاستمارة وعلى هذا الأساس لابد من توطين الفاتورة الشكلية لأنها تعتبر الدليل القاطع على وجود صفقة تجارية بين كل من المستورد والمصدر،فبعد عملية التوطين نرى العمليات الضرورية التي يقوم بها البنك من أجل سير عملية فتح الاعتماد المستندي.

2– تسجيل عملية التوطين لدى القرض الشعبي الجزائري (الوكالة)

يقوم القرض الشعبي الجزائري بتسجيل بيانات الفاتورة الشكلية في جدول خاص بملفات الاستيراد التي تم توطينها ويتم وضع في كل خانة أو مربع ما يلي:

المربع 01 :رمز الشباك الذي قام بالتوطين

المربع 02 :الرقم الجبائي للمستورد NIF

المربع 03 :رقم التوطين

المربع 04 :تاريخ التوطين

المربع 05 :التعريفة الجمركية

المربع 06 :مبلغ العقد

المربع 07 :اسم المستورد

المربع 08 :البلد الاصلي للسلعة

المربع 10 :تحمل الاخطار

المربع 11:طريقة التسديد(اعتماد مستندي)

3- وضع الختم على الفاتورة من طرف البنك:

والمتعلق بعملية التوطين بعد أن يتم تسجيل العملية في الجدول يضع البنكي ختم عملية التوطين على الفاتورة حتى يعطى لها شكلا قانونيا ،وحتى يتم قبولها خلال سير عملية فتح الاعتماد المستندي.

4- خصم العمولات المتعلقة بعملية التوطين.[20]

يقوم البنك الوطني بخصم عمولات من الزبون الذي قدم الأمر ويتم ذلك في قطع محاسبة أي " avis de débit " وإشهار المدين ووضع وثيقة مراقبة "fiche de contrôle"

يفتح البنك وثيقة أو ملف مراقبة وهذا الملف تدرج جميع الوثائق اللازمة للعملية والذي يعتبر كأداة لمراقبة سير العملية بحيث أنه يتم إقفاله عند نهاية تحقيق العملية ويتم وضع عليه ختم خاص للبنك في حالة وجود تسوية كاملة ليس فيها نقائص ،أما إذا كان هناك نقص في هذا الملف في وثيقة ما أو خلل في الحساب ،هنا لا يتم إقفال الملف وتعرف كما يلي:

هذه العملية تجعل البنك الذي قام بعملية التوطين يقوم بالتأكيد على مدى مطابقة عملية الاستيراد وتسويتها ابتداءا من عملية التبادل إلى غاية التسوية المالية أي من بداية العملية إلى نهايتها.

بصفة عامة نستطيع القول أن هذه المراحل هي من بين أهم المراحل التي يتم القيام بها من أجل المباشرة في فتح الاعتماد المستندي والذي يتم بطلب من الزبون لذلك بعد أن يقدم كل الفاتورة الشكلية ويتم توطينها والقيام بالعمليات أو المراحل السابقة من بعدها يتم فتح طلب الخاص بالاعتماد المستندي.

[20] les commissions–خصم عمولات:

المطلب الثالث: طلب فتح الاعتماد المستندي

تتمثل الخطوة الثانية في طلب فتح الاعتماد المستندي وهي تضم مجموعة من الإجراءات تتمثل في ما يلي:

1- ملأ طلب فتح الاعتماد المستندي :

يتم فتح اعتماد مستندي على مستوى الوكالة لصالح الزبون الذي قدم أمر بذلك فيقوم بملء طلب فتح الاعتماد وهو يتكون من 02 أوراق بها شروط مأخوذة من الأنظمة والاستعلامات الموحدة في اطار التعاملات التي تفرضها منظمة التجارة الدولية وهذه الشروط تمثل المعطيات المتعلقة بالزبون الذي يتقدم بالأمر " donneur d'ordre "

-اسم الآمر والبيانات المتعلقة به.

-اسم الوكالة التي قامت بعملية التوطين (المقر).

- طبيعة القرض الذي سيتم فتحه (اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء ومؤكد)

- نوعية الإرسال بالسويفت مثلا.

- تدوين مقدار المبلغ بالعملة (بالأرقام والحروف).

- المستفيد من القرض

- كيفية استعمال القرض بالإطلاع أو القبول ،فإذا كان بالقبول يتم تدوين الأجل المحدد.

- الطريقة التي يتم تقديم القرض بها:نقدا ،بالتفاوض ،بالقبول.

- اسم البنك ،الإشعار.

- يتم ذكر كل الوثائق المفروض استلامها وهي (النسخ الكاملة لسند الشحن والذي يتم إعداده باسم البنك المستورد ويتم إشعاره عن نوعية تسديد المصاريف المتعلقة بالنقل ووثيقة النقل البحري والتي يتم إعدادها لصالح البنك المستورد ومن ثم الزبون يحدد عدد الفواتير التجارية المطلوبة أي عدد النسخ)

– المعلومات المتعلقة بالبضاعة ،كالتاريخ وطبيعة البضاعة المستوردة وكذلك رقم الفاتورة الشكلية.

– مدة صلاحية القرض.

– إشعار المورد من طرف البنك الإشعار aviser fil bénéficière

– إضافة أو عدم إضافة التأكيدات (نضع البيانات الصحيحة)

– إرسال لأجل قدره .. / .. / ....(نضع التاريخ) وكذلك نجد عبارة (مصرح به جزئيا أو ممنوع)

– تبديل وسيلة النقل مصرح به أو ممنوع (معناه تبديل الشحنة من باخرة إلى باخرة لها نفس وجهة الأولى)

– الإرسالية تكون في الميناء أو في المطار.

– عنوان مكان الاستيراد ورقمه المعتاد.

– شراء العملة.

2– فحص ومراقبة الشروط المتعلقة بالطلب :

يقوم البنكي بمراقبة كل الشروط المتعلقة بالطلب على فتح الاعتماد ،كما يتأكد من الأنظمة والتقنيات المستعملة والموافقة للأنظمة والاستعلامات الموحدة، كما أنه لابد من أن يكون الطلب خال من التشطيبات والكتابة فوق بعضها البعض.

3– تسجيل عملية فتح الاعتماد المستندي في سجل خاص :

يقوم البنكي بتسجيل فتح الاعتماد المستندي في سجل خاص بالبنك وإعطاء العملية رقم خاص تسلسلي ويتم ملؤه وفقا للبيانات المتعلقة بالقرض.

4– فتح ملف خاص بالعملية يدعى EM7

بعد إجراء العمليات السابقة يعمل البنكي على فتح ملف خاص بعملية الاعتماد المستندي وهذا الملف يدعى EM7 يحتوي على معلومات أساسية متعلقة بالقرض وهي كالتالي :

-بيانات الاعتماد (رقم الوكالة التي تقوم بالتوطين)

-تاريخ فتح الاعتماد -رقم ملف التوطين

-طبيعة القرض -اسم بنك المستفيد

-اسم الآمر ورقم حسابه -مبلغ القرض

-اسم المستفيد -مدة صلاحية القرض

-نوعية البضاعة -بيانات ملاحظات تضم جميع العناصر الهامة

والتي يتم وضعها حتى تكون محل انتباه المسيرين الذين يتابعون ملف العملية

5- بعث فتح طلب الإعتماد المستندي والفاتورة الشكلية التي تم توطينها إلى المقر

إن جميع هذه العمليات السابقة تمت على مستوى الوكالة إلى هذا الحد تنتهي مهمة الوكالة فتقوم بإرسال كل من الفاتورة الشكلية التي تم توطينها وطلب فتح الاعتماد إلى الإدارة التي تعمل على معالجة العمليات الخارجية DOD[21] ويتم إرفاق هذه الوثائق ضمن جدول إرسال ويمثل الأخير بوثيقة بها جميع البيانات العملية وبعدها تقوم الوكالة بانتظار بعد أن تشهر المقر بعملية فتح الاعتماد ويبدأ هنا دور المقر الذي يقوم بإشهار بنك المصدر بأنه تم فتح اعتماد مستندي لصالح المصدر كما أن المقر يقوم ببعض الإجراءات الأخرى بعد أن يفتح الاعتماد على مستوى المقر ،من بعد هذه الإجراءات تقوم بإرسال تحويل بالسويفت Swift الذي يضم جميع المعلومات العامة المتعلقة بالقرض.

وقبل إجراء أي تعديل لابد على البنكي أن يتأكد من أن هذه التعديلات غير متناقضة مع الأنظمة والاستعمالات الموحدة وكذلك أنظمة التبادل.

[21]-departement operation documentaire

6- بنك المستورد (مقر CPA بطلب من بنك المصدر بإشهار المصدر بوجود القرض)

بعد أن يقوم المقر (DOD) بفتح الاعتماد المستندي والقيام بإجراءات لازمة بشهر البنك المصدر بوجود قرض حيث أن هذا الأخير يقوم بإشهار المصدر بذلك والذي يقوم بدوره بإرسال البضائع وتقديم الوثائق إلى بنكه من أجل الحصول على مبلغ البضائع أي تتم عملية الدفع إما نقدا أو عند حلول آجال الاستحقاق هذا وفقا لشروط القرض بعدها يتم تقديم هذه الوثائق إلى بنك المستورد ومن طرف بنك المصدر مقابل الحصول على مبلغ القرض.

7- حصول المستورد على الوثائق والبضاعة من بنكه

بعد أن تصل الوثائق إلى بنك المستورد أي المقر ،يقوم باستلامها ويقوم بعدة إجراءات منها:

- مراقبة وفصح الوثائق
- تقديم إشعار بالاستلام من المراسل
- إعداد جدول (bordereau) والتي يتم تحويلها إلى الوكالة والمتعلقة بالوثائق
- استرجاع ما يلزم لتسديد المستحق
- إعداد وثائق محاسبية (متعلقة بقبول عملية الدفع أو بقبول الدفع لأجل)

أما على مستوى الوكالة ،فيتم استلام كل الوثائق الضرورية وهي:

- كل النسخ المطلوبة للفاتورة النهائية
- وثائق النقل (إما سند الشحن أو وثيقة النقل الجوي)
- وثائق أخرى أساسية خاصة بطلب فتح الاعتماد

ومن بعدها تقوم الوكالة بعدة إجراءات وهي كالأتي:

تقوم الوكالة بتوطين جميع النسخ المتعلقة بالفاتورة النهائية وتضع نسخة في ملف التوطين وأخرى في ملف الاعتماد المستندي.

أما فيما يتعلق بوثائق النقل يتم إعداد وصل للتنازل عنها للمستورد ،وهذا خاص طبعا بوثيقة النقل الجوي أو البري أو البحري ،أما بالنسبة لسند الشحن يتم تظهيره.

وفي الأخير قبل أن يقدم البنكي الوثائق إلى المستورد لابد من أن يقوم هذا الأخير بالتسديد ،أي أنه يلتزم بدفع دينه وعندما يتم ذلك يحصل المستورد على الوثائق بعد أن تضع الوكالة عليها ختم التوطين ،ويتم إرفاقها بشهادة خاصة بعملية التوطين(attestation de domiciliation) توضع في ظرف ويقدمها المستورد أو الزبون إلى مصلحة الجمارك وبالتالي يحصل على بضاعته ويقدم الوثيقة الجمركية إلى الوكالة والتي تقوم بإرجاعها في ملف المراقبة حتى يكون الملف كاملا ،ويتم غلقه وتدوين عملية التسوية الكلية به.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية خاصة بالاعتماد المستندي لعملية الاستيراد لدى وكالة القرض الشعبي الجزائري بولاية المسيلة

هناك عمليات عديدة يقوم بها القرض الشعبي الجزائري (وكالة المسيلة) وهي عمليات تجارية خارجية متعلقة بالاستيراد والتصدير،كما أن لهذا البنك إمكانيات كبيرة واحترام لدى زبائنه من خلال عملياته العامة ،ونختار من بين عملياته التي يقوم بها عملية خاصة باعتماد مستندي لعملية الاستيراد ،والتي تبين لنا الصورة الحقيقية لنشاط هذا البنك،حيث نقوم بدراسة هذه الحالة ونرى كيفية سير هذه العملية لدى البنك.

المطلب الأول: محتويات ملف العملية

بداية لابد على الزبون المتعامل مع البنك أن يحضر فاتورة شكلية تثبت أنه قد أبرم صفقة تجارية مع طرف آخر (في بعض الأحيان يقدم عقد تجاري) ،ذلك لدينا أولا فاتورة شكلية باسم شركة متعاملة مع القرض الشعبي الجزائري لولاية المسيلة (وكالة) تدعى XXXXX

-رقم الفاتورة هو AL0604 بتاريخ 2014/06/26

-البضاعة المستوردة هي :تغذية الانعام

-المصدر هو شركة تدعى :VITALAC

-تقدم الشركة XXXXX طلب خاص بفتح لعملية التوطين بعد أن تقدم الشركة الفاتورة الشكلية تطلب من البنك توطينها من أجل المباشرة في فتح اعتماد مستندي لعملية الاستيراد لذلك تطلب أولا فتح ملف خاص لعملية التوطين من البنك وبالتالي فإن القرض الشعبي الجزائري يمنح لهذه الشركة استمارة خاصة بهذه العملية والتي يتم ملؤها من طرف الشركة كما يلي :

البضاعة :تغذية الانعام

المصدر: VITALAC

البلد الأصلي: FRANCE

المبلغ بالعملة : 64060 EUR وبالدينار الجزائري 6848052.44 د ج

التعريفة الجمركية : 23990400

طبيعة العملية :س و ف (C F R) بميناء الجزائر

طريقة التسديد :اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء ومعزز.

ومن ثم يواصل البنك بالإجراءات اللازمة وهي على النحو التالي:

– يتم وضع ختم وإمضاء الشركة بعد أن تملئ هذه الاستمارة وتقدم للبنك فيقوم بتسجيل هذه العملية في الجدول الخاص بذلك.

– يوضع ختم عملية التوطين على الفاتورة الشكلية

– يتم خصم العمولات الخاصة بالبنك والمتعلقة بعملية التوطين

– يتم فتح ملف المراقبة

يفتح هذا الملف وتدرج به كل الوثائق الهامة للعملية وتملئ البيانات التالية :

– رقم عملية التوطين : 280502201431000007EUR و التاريخ 2014/08/05

– اسم الشركة المستوردة وعنوانها: XXXX ولاية المسيلة.

– اسم الشركة المصدرة : VITALAC

– تاريخ الفاتورة : 2014/06/26

– طبيعة العملية :سيف (C F R)

– المبلغ بالعملة : 64060 EUR وبالدينار الجزائري 6848052.44 د ج

– البضاعة :تغذية الانعام

– التعريفة الجمركية : 23990400

– نوعية التسوية :اعتماد مستندي

المطلب الثاني: طلب فتح الاعتماد المستندي

بعد هذه العمليات التي يقوم بها القرض الشعبي الجزائري يعمل على استلام طلب فتح الاعتماد المستندي من شركة XXXXX التي تعمل على ملؤها كما يلي:

– اسم الآمر وبياناته: XXXX ولاية المسيلة.

– اسم وكالة التوطين :القرض الشعبي الجزائري (CPA)

– طبيعة القرض :اعتماد مستندي غبر قابل للإلغاء ومؤكد

– نوعية الإرسال :بالسويفت

– المبلغ : 6848052.44 د ج

– لصالح شركة: VITALAC

– استعمال القرض :بالإطلاع

– القرض يتم :نقدا

– اسم بنك الإشعار :BNP

– الوثائق المستلمة هي :وثيقة النقل البحري –فاتورة تجارية 03 نسخ–نسخة من EUR1

– البضاعة :تغذية الأنعام.

– مدة القرض إلى غاية : 2014/11/05

– إشعار المورد: سيف (C FR)

– يتم إضافة التأكيد

– الإرسال إلى غاية : 45 يوم من تاريخ فتح الاعتماد

– تبديل وسيلة النقل ممنوع

– الإرسالية تستقل بميناء الجزائر

– التوطين رقم : 280502201431000007EUR و التاريخ 2014/08/05

ومن ثم يقوم ب:

1–فحص الشروط المتعلقة بالطلب :

يقوم القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة بالإطلاع على الطلب والتأكد من أنه موافق للمواصفات وخال من التشطيبات أو الإضافات .

2–تسجيل عملية فتح الاعتماد المستندي في سجل خاص :

تسجل جميع البيانات في سجل خاص بالقرض الشعبي الجزائري.

3–فتح ملف EM 07 يملئ كما يلي :

–بيانات الاعتماد الخاصة بالوكالة

–تاريخ فتح الاعتماد : 2014/08/05

–طبيعة القرض :اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء ومؤكد

–اسم الآمر ورقم حسابه.

–اسم المستفيد : VITALAC

–نوعية البضاعة : تغذية الأنعام.

–المبلغ بالعملة : 64060 EUR

بالإضافة إلى وجود بعض البيانات الأخرى

المطلب الثالث: سير العملية

بعد أن يتم توطين الفاتورة الشكلية وتجهيز الطلب الخاص بفتح الاعتماد يتم مباشرة العملية وذلك وفقا للمراحل التالية :

1-بعث أو إرسال الفاتورة والطلب إلى المقر DOD

تقوم وكالة المسيلة بإرسال الفاتورة الشكلية وطلب الاعتماد إلى الإدارة المركزية بالجزائر حتى تقوم بفتح الاعتماد على مستواها وكذلك تحويل بواسطة السويفت swift يحتوي على جميع بيانات العملية.

2-البنك المستورد يطلب من البنك المصدر أن يشهر المصدر:

من أهم العمليات الأساسية للمقر هو أن يشهر بنك المصدر بأنه تم فتح اعتماد مستندي خاص بشركة XXXX لصالح المصدر وهو شركة VITALAC بفرنسا وبالتالي يقوم بنك هذه الشركة بإشهارها بوجود القرض لكن تعمل على تجهيز كل الوثائق وإرسال البضائع ونظرا لأن الاعتماد يتم تسويته نقدا فإن الشركة الفرنسية تقدم الوثائق إلى بنكها وتحصل على المقابل نقدا وبعدها يقدم بنك الشركة هذه الوثائق إلى بنك شركة XXX بالجزائر أي المقر مقابل الحصول على مبلغ القرض وفي الأخير يقوم المقر أو الإدارة المركزية بالجزائر DOD بتحويل هذه الوثائق إلى القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة من أجل أن تتم التسوية النهائية.

3-حصول المستورد على الوثائق والبضاعة من بنكه:

يحصل القرض الشعبي الجزائري لولاية المسيلة (وكالة) على الوثائق المتعلقة بالاعتماد المستندي كاملة من طرف المقر وهذا بعد أن يقوم هذا الأخير بفحصها والقيام بإجراءات هامة (سبق ذكرها) وبعدها تقوم الوكالة بمطابقة الوثائق أي عددها مع الوثائق المحوصلة والتأكد من وجود النسخة الأصلية والنسخ الأخرى لذلك لابد على الوكالة أن تستلم الوثائق التالية:

-فاتورة نهائية عددها هو 03 نسخ

-فاتورة تدعى EUR1 نسخة واحدة وهي خاصة بعملية التصدير

-وثيقة النقل البحري

وفي الأخير تقوم الوكالة بتوطين الفاتورة النهائية وذلك بعد إشعار المستورد بوصول الوثائق ولا تسلم له إلا بعد عملية تسديد مبلغ البضاعة.

وبعد أن تقوم الشركة XXX بتسديد مبلغ القرض تقدم لها الفواتير النهائية نسخ مع الفواتير الأصلية والتي تم وضع عليها ختم التوطين من طرف الوكالة بالإضافة إلى ذلك تحصل على شهادة خاصة بعملية التوطين وأخيرا تعمل على تقديمها إلى مصلحة الجمارك من أجل الحصول على بضاعتها وهذه المصلحة بدورها تقدم الوثيقة الخاصة بذلك إلى الزبون كي تقدم إلى الوكالة وتندرج في ملفه أي ملف هذه الشركة وهذه الوثيقة الجمركية.

لذلك تعتبر هذه المراحل أساسية لفتح اعتماد مستندي فهي تسمح بتحريك نشاط الزبائن بالإضافة إلى ذلك يتم الاستفادة منها من طرف البنوك عن طريق العمولات التي تقوم بخصمها كما أن هناك تكاليف خاصة بهذا الاعتماد.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم تبيين أهم الأعمال التي يتم القيام بها من طرف القرض الشعبي الجزائري، باعتباره بنك للوديعة فله مهام عديدة والتزامات تجعله يساهم بنسبة كبيرة في تمويل عمليات التجارة الخارجية على وجه الخصوص، وتحريك النشاط الاقتصادي بصفة عامة، لذلك نجد من بين أهم العمليات التي يقوم بها البنك هو فتح الاعتمادات المستندية من أجل وصول الزبون إلى هدفه، إلا أنها تمثل ضمان بالنسبة للبائع فيفضلها لأنها تحقق أمان كبير لصالح المتعاملين، كما أن البنك يحصل على مقابل خاص بالعمليات التي يقدمها مما يشجع على المواصلة في نشاطه، لذلك نستطيع القول أن العمليات التجارية هي مركز قوة بالنسبة للاقتصاد، لذلك يجب على البنوك أن تسهر على هذه العمليات وتقدم لها كل إمكانياتها من أجل الحصول على اقتصاد مزدهر وتجارة خارجية متينة.

www.psdgraphics.com

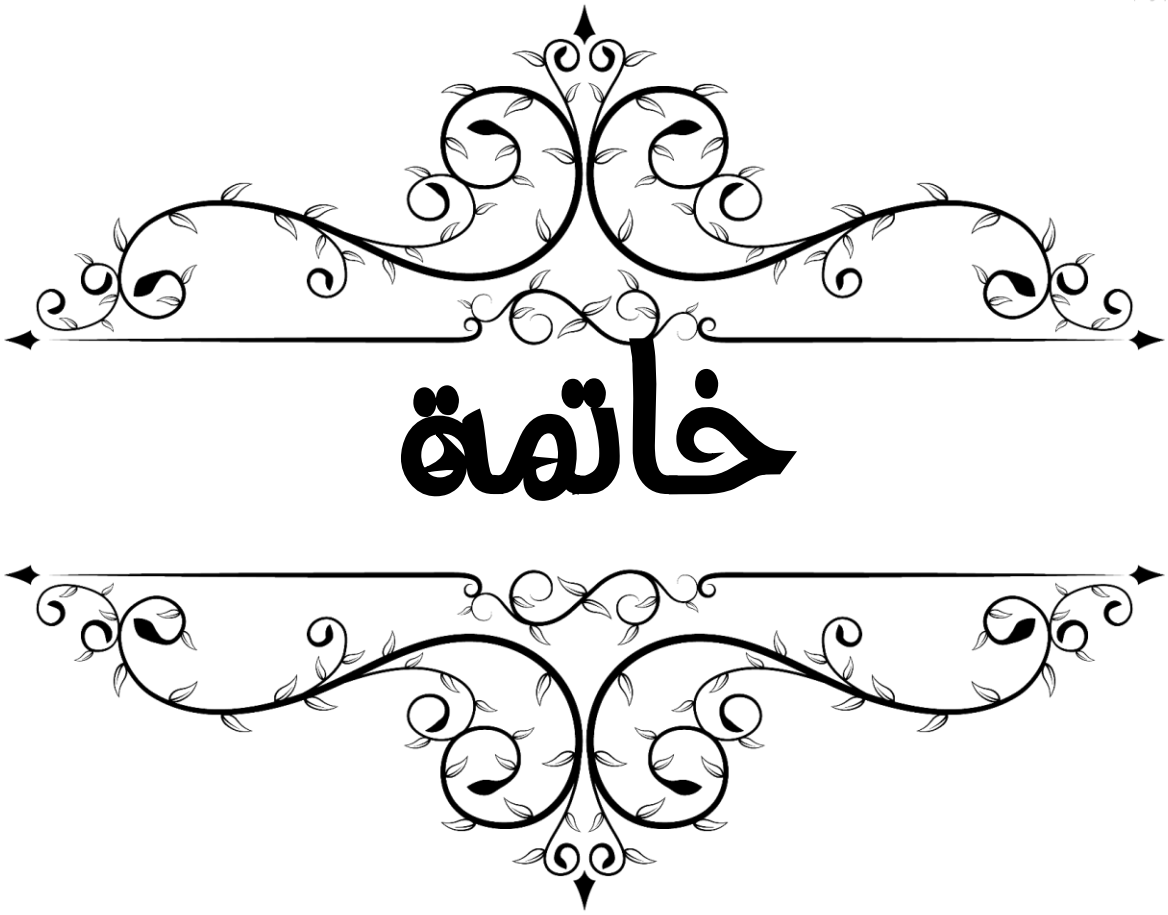

خاتمة

قطاع التجارة الخارجية عموما يعتبر جزءا عضويا في هيكل الاقتصاد الوطني ويعتبر بمثابة القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية، وتختلف أهميته من دولة إلى أخرى ويرجع ذلك إلى التفاوت بين الدول من عدة نواحي، ويعد الجهاز المصرفي مركزا حيويا في تمويل عمليات التجارة الخارجية التي تعتبر من أهم وأخطر الأعمال المصرفية وأكثرها دقة، فهي تتطلب كفاءة مصرفية عالية وخبرة واسعة وعميقة، ودقيقة بالأسواق الوطنية والخارجية، خصوصا في ظل التحولات الراهنة.

ولوسائل الدفع أهمية بالغة في عملية التصدير والاستيراد إذ أنها تضمن حقوق المتعاملين التجاريين من خلال وسائل الدفع المباشرة أو عن طريق المستندات كالاعتماد المستندي والتحصيل المستندي التي تعتبر من أكثر الطرق ضمانا فيما يخص المخاطر المختلفة التي تواجه عملية التمويل خاصة من ناحية التسديد لأن الصفقات التجارية تأخذ الجانب المالي بأهمية بالغة بالنسبة لكل الأطراف.

لذا تدخل البنوك في حل مشكلة الضمان والدفع التي تواجه أطراف التبادل في التجارة الخارجية من خلال تقنيات متعددة ساهمت في تطوير عمل البنوك،وتوسيع نشاطاتها مع الخارج،ونخص بالذكر تقنية الاعتماد المستندي التي تعد من أبرز وأهم أدوات الدفع والضمان التي تتطلب الدقة ،والفحص الجيد للوثائق المرافقة لكي تتم العملية بسهولة ويتم توفير الأمان لكل من المستورد والمصدر.

اختبار فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** هي محققة من خلال تقديم تعريف للتجارة الخارجية والتعرف على العوامل المؤدية لقيامها مع التطرق لأهم المخاطر التي تعترضها.

- **الفرضية الثانية:** هي مؤكدة من خلال إيضاح أن الاعتماد المستندي هو أداة تمويل ودفع في المعاملات التجارية الدولية، وهو أداة تضمن للأطراف المتعاملة على إتمام معاملاتهم بكل أمان من خلال المستندات التي ترافقه والتي تساهم على إتمام هذه المعاملات بسهولة وثقة تامة.

- **الفرضية الثالثة:** هي كذلك محققة وصحتها تبرز من خلال التطرق لكل المراحل التي تمر بها عملية الاعتماد المستندي بدءا بافتتاحه مرورا بالوثائق المرافقة له إلى غاية مرحلة التسوية والتنفيذ، كما تتميز تسوية الصفقات التجارية في وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري بالاستخدام الواسع لتقنية الاعتماد المستندي، ويرجع ذلك إلى أهميته التي تظهر في جانب الضمان أكثر منه في جانب الدفع والتمويل وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

نتائج الدراسة : من خلال هذه الدراسة تمكنا من استخلاص ما يلي:

1- التجارة الخارجية لأي دولة هي صورة من صور علاقاتها مع العالم وتعتبر أحد الدعامات الأساسية في الانتعاش الاقتصادي،ومما لا شك فيه هو أن التجارة الخارجية تساعد على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للدول، بكونها تحتل مكانا مؤثرا وحيويا في دائرة النشاط الاقتصادي.

2- وسائل الدفع المستندية ظهرت نتيجة لتزايد حاجات التجارة الخارجية بكون التجارة الخارجية من الدعائم الأساسية للتنمية الاقتصادية.

3- يعتبر الاعتماد المستندي تقنية دفع وتمويل في التجارة الخارجية لإتمام الصفقات التجارية في أحسن الظروف،وأهم ما يميزه عن غيره من الوسائل هو وجود مستندات معينة،كسند الشحن والفواتير التجارية وتعهد البنك بدفع قيمة الاعتماد.

4- إن تتبع مراحل سير الاعتماد المستندي بدءا من فتح ملف الاعتماد إلى غاية دفع الوثائق وفحصها وتسويتها تكون معقدة نوعا ما وتتطلب إلهاما دقيقا.

5- بالرغم من أن هذه التقنية تتميز بالثقة والأمان مقارنة بالتقنيات الأخرى إلا انها تتضمن عدة مخاطر كبيرة كالسرقة ومخاطر النقل وتعرض البضاعة للتلف وعدم وصولها في الوقت المناسب وغيرها من المخاطر التي تنقص من أهمية العملية بالرغم من الاحتياطات المتخذة.

توصيات البحث:

1-ضرورة الارتقاء بالصادرات إلى المكانة التي نأملها لتقوم بالدور الايجابي في جلب وتوفير الإمكانيات المادية والمالية والتقنية،وبالتالي تراكم الاستثمارات وفتح المجال أمام المتعاملين الاقتصاديين المحليين منهم والأجانب للاستيراد والتصدير بحرية.

2-تطوير تكنولوجيا الاتصال من أجل السرعة في تنفيذ أوامر الدفع والاتصال بين المتعاملين.

3-دراسة كل من المصدر والمستورد للأعراف والقوانين الدولية وتقنيات وآليات سير عملية منح القروض البنكية.

4-اختيار الطرق التي تضمن للطرفين أقل تكلفة وأقل مخاطرة والسرعة.

آفاق البحث:

موضوع التجارة الخارجية وتمويلها من طرف البنوك هو موضوع يستحق الاهتمام من طرف المتعاملين من مصدرين ومستوردين ولهذا فالبحث في الموضوع أمر ليس بالهين ويتطلب عدة دراسات وما يمكن طرحه من تساؤلات مستقبلية تثري هذا الموضوع من جهة ومن جهة أخرى معرفة مستجدات وإمكانية بقاءه في منافسة الأدوات التقليدية والأدوات الحديثة المستقبلية ،توجز هذه الآفاق في:

-الاعتماد المستندي في عهد التجارة الالكترونية.

-البطاقات الالكترونية والتجارة الخارجية.

www.psdgraphics.com

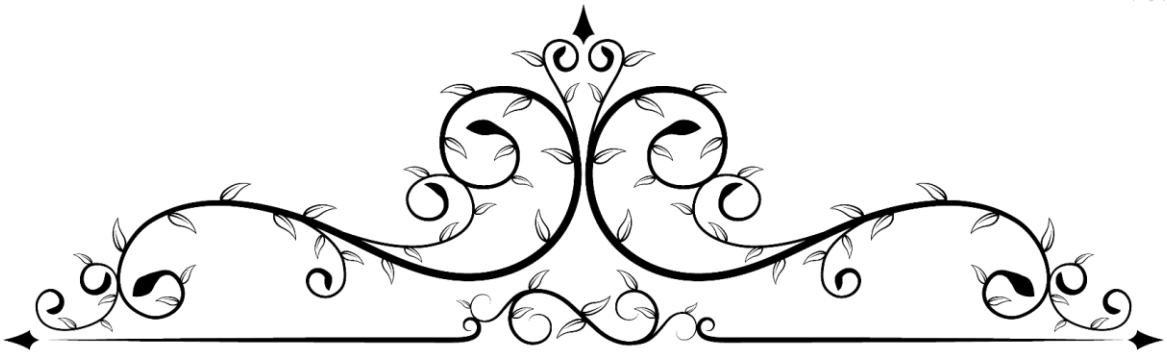

قائمة المصادر والمراجع

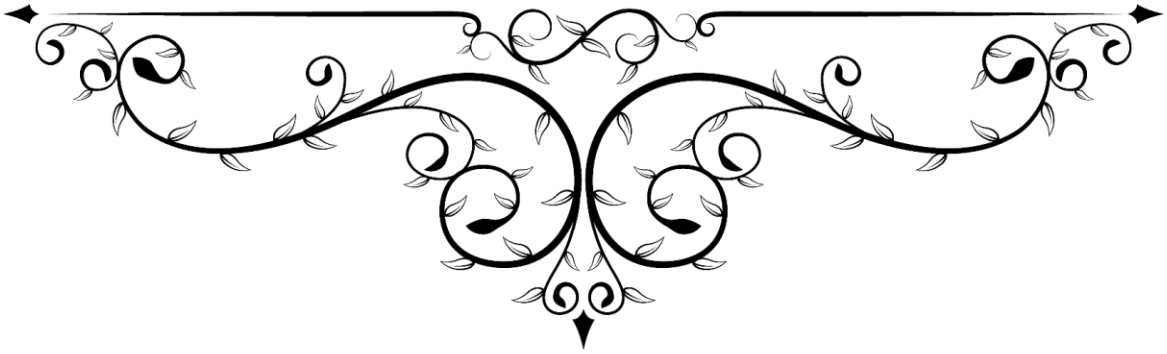

قائمة المراجع

I-الكتب باللغة العربية:

01-أنطوان الناشف ،خليل الهندي ،العمليات المصرفية والسوق المالية ،المؤسسة الحديثة للكتاب ،لبنان ،الجزء الأول ،1998.

02-الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،الطبعة الثانية ، 2004.

03-جمال عبد الخضر عبد الرحيم ،**خطابات الضمان والاعتمادات الضامنة في التشريعات والقواعد الدولية واتفاقية الأمم المتحدة** ،اتحاد المصارف العربية،الكويت،1999.

04-حازم البيلاوي ،**نظرية التجارة الدولية** ،منشأة المعارف ،الإسكندرية ،1999.

05-حسام على داود ،**اقتصاديات التجارة الخارجية** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان، الطبعة الأولى ،2002.

06-رشاد العصار ،رياض الحلبي ،**النقود والبنوك**،دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،الطبعة الأولى،2000.

07-رشاد العصار ،**التجارة الخارجية** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،الطبعة الأولى ،2000.

08-زياد رمضان ،**الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك** ،دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن، الطبعة الثانية ،2003.

09-سامي خليل ،**النقود والبنوك** ،شركة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع ،الكويت ،1982.

10-سليمان بودياب ،**اقتصاديات النقود والبنوك** ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،1996.

11-شوقي ناجي جواد ،إدارة الأعمال الدولية ،الأهلية للنشر والتوزيع ،عمان ،2002.

12-طارق عبد العالي حماد ،**التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،1999.

13-عبد الحق بوعتروس ،الوجيز في البنوك التجارية ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،2000.

14-عبد الحميد محمد الشواربي ،إدارة المخاطر الائتمانية ،منشأة المعارف ،الإسكندرية، 2000.

15-عبد الغفار حنفي ،**الإدارة الحديثة للبنوك التجارية** ،المكتب العربي الحديث،الإسكندرية، 1999.

16-عبد الفضيل محمد أحمد،**الأوراق التجارية وعمليات البنوك** ،دار النيل للطباعة، القاهرة، 1999.

17-عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ،التبادل التجاري ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان، 2003.

18- عبد المطلب عبد الحميد ،البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ،الإسكندرية ،2000.

19- عقيل جاسم عبد الله ،**النقود والمصارف** ،دار مجدلاوي للنشر ،عمان ،الطبعة الثانية،1999.

20- فريد المصلح ،**المصرف والأعمال المصرفية** ،الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ،1989.

21-فؤاد توفيق ياسين ،**المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية** ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ،1996.

22-محمد زكي الشافعي ،**مقدمة في النقود والبنوك** ،دار النهضة العربية ،بيروت ،1982.

23-محمود عيسوي ،مصطفى عيسى خضر ،**دراسات في المحاسبة المتخصصة في شركات التأمين وبنوك التجارة** ،دار المعارف ،مصر ،1983.

24-مدحت صادق ،أدوات وتقنيات مصرفية ،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2001.

25-منير إبراهيم هندي ،**إدارة البنوك التجارية** ،المكتب العربي الحديث ،مصر ،1996.

26-موسى سعيد مطر وآخرون ،**التجارة الخارجية** ،دار صفاء للنشر والتوزيع والطباعة،عمان ،الطبعة الأولى ،2001.

27-يعدل بخراز فريدة ،**تقنيات وسياسات التسيير المصرفي** ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1998.

II-الكتب باللغة الفرنسية:

1-Annik Busseau, **Strategies et techniques du commerce international**, edition masson, Paris, 1994.

2-Abdelmadjid Ammar, Les Sécurité de paiement dans le commerce mondial, l'exemple des crédits documentaires, centre de publication universitaire, Tunisie ,2000.

3- Sylvie decossergues, gestion de la banque, édition dumond, Paris, 1996.

www.psdgraphics.com

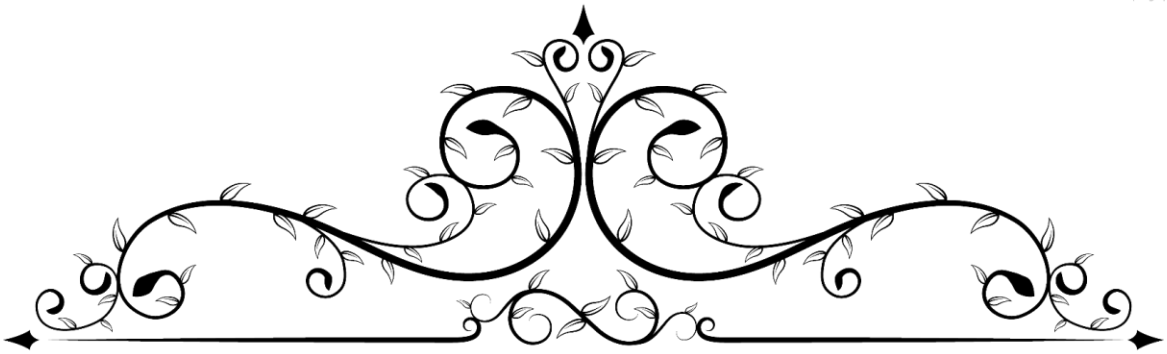

الملاحق

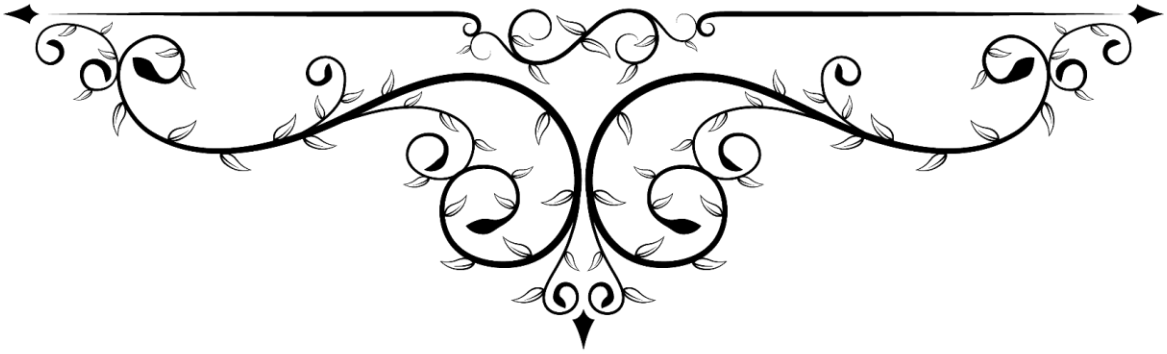

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بن العرش عيسى المولود(ة) بتاريخ: 1995/06/16 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 1283 الصادرة بتاريخ: 2016/06/27 عن: بلدية المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: اقتصاد تخصص: نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2023/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان** :

دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية
دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/15

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: [illegible] المولود(ة) بتاريخ: 06/07/1995 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: [illegible] الصادرة بتاريخ: 06/08/2020 عن: المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: [illegible] تخصص: تقدير وتحليل محاسبي خلال السنة الجامعية: [illegible]

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور المراجعة الضريبية في تفعيل الحماية الجبائية دراسة حالة الجزائر CPA

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/15

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :.....العلوم الاقتصادية.....

رقم: 850/2022

المسيلة في:.....11 مارس 2022.....

إلى السيد: .....

.....

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة ماستر** في **شعبة:** .....العلوم الاقتصادية..... **تخصص :**.....تقدي وبنكي.....

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر .س	الإمضاء
01	جعجع صلاح الدين	35081106	200226900	
02	بن لطرش عيسى	35087888	1283	

عنوان المذكرة:.....دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية.....

.....

.....

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاء والختم)
ميمون عبد الحميد رئيس مصلحة الصندوق	المدير	رئيس قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملخص

تحتاج المؤسسات إلى أموال من أجل تغطية احتياجاتها ،حيث قد تكون هذه الاحتياجات عند نشأة المؤسسة أو عند تجديد وسائل أو معدات النشاط للقيام بمشاريع اقتصادية وتطويرها،وذلك عن طريق أساليب التمويل التقليدية وأساليب التمويل الحديثة.

وتعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع اقتصادي سواء كان ذلك المجتمع متقدم أو نامي. فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض ونظرا لزيادة المعاملات الدولية والشركات من مختلف الدول ازدادت الحاجة إلى تمويل التجارة الخارجية . وتلعب البنوك بأنواعها دورا أساسي في تطوير الاقتصاد الوطني.

ويعتمد كذلك على تسوية المعاملات التجارية على أنواع شتى من الأدوات والميكانيزمات منها التسوية نقدا والتحويلات عن طريق السويفت.

ويعتبر الاعتماد المستندي أحد وسائل الدفع الهامة والمتطورة التي يمكن من خلالها تمويل صفقات التبادل التجاري ،ويتسم باعتباره وسيلة دفع على النطاق الخارجي بقدرته على التغلب على العديد من المشاكل والمخاطر المرتبطة بالتبادل التجاري.

Summary

Institutions need funds in order to cover their needs, as these needs may be at the establishment of the institution or when renewing the means or equipment of the activity to carry out and develop economic projects, through traditional financing methods and modern financing methods.

Foreign trade is one of the vital sectors in any economic society, whether it is a developed or developing society. Foreign trade links countries and societies with each other, and due to the increase in international transactions and companies from different countries, the need for foreign trade financing has increased. Banks of all kinds play an essential role in the development of the national economy.

Documentary credit is considered one of the important and advanced means of payment through which it is possible to finance trade exchange transactions, and as a means of payment on the external scale, it is characterized by its ability to overcome many problems and risks associated with commercial exchange.